



ليل الخميس - الجمعة (5 - 6 أيار - مايو) قصف طيران النظام السوري مخيّم «غطاء الرحمة» للنازحين في بلدة الكمونة بريف إدلب. كان هؤلاء هربوا من حلب إلى ما ظنوه ملذاً آمناً أو شبه آمن. قتل وأصيب أكثر من مئة منهم في جريمة حرب موصوفة، بعد ساعات على جلسة لمجلس الأمن دان فيها معظم الأعضاء الهجمات الوحشية للنظام على حلب واعتبرتها الأمم المتحدة جريمة حرب نظراً إلى تدمير منهجي للمستشفيات والبنية التحتية للمدينة.

لكن روسيا منعت مجلس الأمن من إصدار بيان، مجرد بيان تنديد، لئلا يشكّل ورقة أولى في ملف جرائم نظام بشار الأسد لمحاسبتها بموجب القانون الدولي. وتأسساً على هذه «الحسنة» التي توفرها روسيا أغار طيران الأسد على مخيّم النازحين. هذه المرة طلب بان كي مون بوضوح أن يتخذ مجلس الأمن إجراءات لإحالة ملف سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ما لبّثت موسكو ودمشق أن لجأتا إلى التضليل لتمييع المسؤولية عن هذا القصف الإجرامي، بل اتهمتا «جبهة النصرة» بقتل نازحين في مخيّم يقع في نطاق سيطرتها.

شاركت واشنطن أيضاً في التضليل والتمييع، فكل ما استطاع ناطق الخارجية قوله أن «لا شيء يبرر الهجمات على المدنيين».

هذا الموقف الأميركي المبالغ في الخجل يريد مشاركة الأسد والروس في تعيم ما حصل فعلاً، لأن تأكيد مسؤولية الأسد يتطلب من الأميركيين أن يحدّدوا الخطوة التالية وما إذا كانوا مستعدين لخوض حملة تتبنّى طلب عقوبات دولية تتضمّن إحالة الأسد إلى المحكمة الجنائية. لكن هُرّال الإرادة لدى أميركا - أوباما يجعلها تفضل التهرب من الحقيقة لتغطية العجز عن مواجهتها.

الجواب المفزع والمؤرق هو: تشريع الإبادة... ولا مبالغة في ذلك، فالإبادة كلمةً وتعريفاً ومنطقاً واقتناعاً تتكرر حالياً على ألسنة جميع الذين يُنطّقُهم نظام الأسد بأفكاره، من «المفتى» إيّاه إلى الذين تختارهم الأجهزة «ضيوفاً» للفضائيات. ومع احتدام الصراع والبحث المحموم عن نهايةٍ لازمةً زادت تعقيداتها داخلياً وخارجياً، بات النظام يعتبر أن لديه الحلّ الذي يؤيده حليفاه الإيرانية والروسية، وهو الإبادة التي اعتمدها على نحو متقطع منذ 2011 مقدماً نماذج مكررة من مجزرة حماة (1982) التي سبق للولايات المتحدة أن تغاضت عنها. قد يشكل نموذجاً لعقلية الإبادة هذه ولتسويفها في الأذهان ذلك الاستعراض المشين الذي قدمه أكراد عفرين لجثث من قتلوا، في واحدة من الواقع الأكثر بشاعة في هذه الحرب، لكنها مرّت من دون التوقف عندها كما لو أن الناظهار بالجثث صار أمراً عادياً. بل إن تلك العقلية الإبادية استكملت غزوها عقول الأفراد كما يظهر في الـ «سيلفي» المقرّز الذي التق dette تلك الصحافية على خلفية من الدماء.

في عام 1994، أبادت مجموعات من غالبية الهوتوك في رواندا، وفي ما يقرب منه يوم، نحو ثمانمئة ألف من أقلية التوتسي، واستهلك «المجتمع الدولي» شهوراً عدة طويلاً قبل أن يحدّ رده وينشئ محكمة خاصة لمعاقبة الجناة الذين تمتعوا بتواطؤ من السلطة القائمة آنذاك. صارت تلك الجرائم «عقدة ذنب» كبرى لمعظم قادة تلك الحقبة وديبلوماسييها في أفريقيا وخارجها، وإلى وقت قريب كانت تعتبر خاتمة مذابح القرن العشرين الذي شهد حربين عالميتين أودتا بحوالى سبعين مليون شخص، إضافة إلى ملايين أخرى من الضحايا في حروب إقليمية ونزاعاتأهلية. وقد عُزي الفشل في وقف الجريمة الرواندية إلى أسباب عدة، منها القصور في إدراك حقائقها وشح المعلومات المؤثقة عن وقائعها والتأخّر في تقدير حجمها وهولها، خصوصاً إلى ضعف الإرادة الدولية ودوافعها للتحرك. بالتزامن مع الحدث الرواندي كانت تدور حرب إبادة في الشيشان، لكن الولايات المتحدة قدمت مصالحها على فضح الجريمة الروسية، وفضلت التضحيّة بذلك البلد وببعضه بلدان أخرى بعده، كما تفعل الآن في سوريا، بهدف إشباع مطامع روسيا ولن تفلح.

بالنسبة إلى سوريا، حيث تدور المذبحة بما يشبه بثأراً مباشراً على مدى خمسة أعوام وشهرين، يمكن الحديث فقط عن إرادة دولية معدومة قلبت معاييرها ومفاهيمها بل هيأت نفسها للتكيّف مع نهج الإبادة البطيئة والتهيّق لقوبله. لا أحد يستطيع التحجّج بأنه لم يعرف ما حصل ويحصل في سوريا، وما جرى فعلاً كان طمس عشرات التقارير وتجاهل المعلومات والتوقف عن عد الضحايا للاكتفاء بربع مليونٍ كمحصلة «مقبولة».

لكن دراسة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (أسكوا) مع جامعة سانت أندروز البريطانية كانت صادمة منذ سطورها الأولى: إذ قدرت أن 2,3 مليون سوري قتلوا أو جُرحوا في الحرب، وأن 12 مليوناً تعرّضوا للتهجير، فيما فقد البلد نحو 260 بليون دولار من ناتجه المحلي، ليصبح 83,4 في المائة من الشعب تحت خط الفقر. وفي نهاية 2015 كان هناك 13,5 مليون شخص (بينهم ستة ملايين طفل) في حاجة إلى مساعدة إنسانية، وبينهم أكثر من أربعة ملايين يعيشون في دمشق وريفها ومحافظة حلب، وهذه هي المناطق التي يتطلع النظام إلى الإجهاز عليها لتحقيق ما سمّاه الأسد «النصر النهائي» في برقية شكر وجّهها إلى فلاديمير بوتين.

جميع داعمي الأسد ونظامه، العلنيون منهم وغير العلنيين، خصوصاً روسياً وإيران والولايات المتحدة، كانوا شركاء في كل ما ارتكب من مجازر وسيبقوه وراءه في اعتزامه الإقدام على الإبادة كـ «حل النهائي»، وفقاً للمصطلح النازي، ويريدون له «النصر النهائي» هذا. فهو لم يلمس في أي لحظة أن الدولتين الكبيرتين مختلفتان فعلاً في شأن بقاءه، **ذاك أن أميركا غير الراغبة في التدخل عارضت علينا تسليح المعارضة بما يمكنها من الدفاع عن مواقعها، وأميركا هذه تغاضت عن التدخل الإيرانية حين كان يقتصر على «خبراء» وميليشيات ولا تزال تغاضي عنه بعدما أصبحت طهران تعلن رسمياً إرسال قوات**

خاصة وضباطاً وجنوداً إلى سوريا (قتل منهم أخيراً أكثر من ثلاثين شخصاً).

أما روسيا فلم تخذل الأسد في أي مرحلة وعندما دهمه خطر حقيقي صار تدخلها مباشراً وباتت تضع هيبتها على محك إنقاذه وفرض الحل السياسي الذي يناسبه. وفوق ذلك أخذت تفاهماتها السرية مع أميركا لمصلحته.

ما انكشف في حلب ثم في قصف مخيم الكمونة ليس فقط نهج الإبادة، ولا صعوبة التوصل إلى هدنة شاملة فحسب، بل سقط مسلسل التضليل الأميركي - الروسي لتغطية خدعة «حل سياسي» يرمي أساساً إلى إعادة إخضاع الشعب السوري لمجرم الحرب وزمرة من القتلة. ولعل هذا الاقتراب من منطق الإبادة هذا هو ما دفع الفرنسيين والبريطانيين والألمان إلى قرع ناقوس الخطر، كما سبق أن فعل العرب والأتراك. فهم يساندون التحرك الأميركي ويتفهّمون الكثير من جوانبه رغم غموضها والتباسها، إلا أنهم يرفضون اجرار الأميركيين وراء النهج الروسي - الإيراني ووقعهم في تبرير جرائم نظام الأسد والسكوت عنها. ويرى الأوروبيون أن ثمة فارقاً شاسعاً بين استخدام التفاهم الأميركي - الروسي لحضر الأسد والمعارضة معاً على «حل سياسي» يتطلب التزامات وتنازلات، وبين تسخير ذلك «التفاهم» في إرضاء الإيرانيين وحفل الأسد على الاستشراس في الجسم العسكري وتحصينه من أي مساءلة ومحاسبة. والأهم أن الأوروبيين الذين أرادوا تخفيف موجات اللاجئين فسایروا حلاً سياسياً، ولو مجحفاً للمعارضة، اكتشفوا أن الأميركيين والروس بالغوا في الكذب بالنسبة إلى «صمود الهدنة» أو إلى صلاحية العملية السياسية المقترحة، وبالتالي فإن مشكلة اللاجئين مرشحة للضغط مجدداً على أوروبا.

والحاصل الآن أن صعوبة إقامة هدنة وضمان احترامها من النظام والإيرانيين باتت بصعوبة إعادة المعارضة إلى مفاوضات جنيف، لأن اللعبة انكشفت تماماً حتى التسوية المجنحة لا يريدها النظام، لذا فهو يتعمّد ضرب الهدنة لضرب المفاوضات. هذا ما دفع الأوروبيين إلى المطالبة بـ«مبادرة جديدة» لأن الصيغة التي ابتكرت من لقاءات فيينا، ثم أصبحت القرار 2254 استطاع الروس والأسد والإيرانيون إفسادها وحتى إسقاطها.

الحياة اللندنية

المصادر: